السفير العربي

جريدة لبنان في الوطن العربي وجريدة الوطن العربي في لبنان

15

الخميس 11 حزيران 2015 ـ الموافق 24 شعبان 1436 هـ ـ العدد 13091

AS-SAFIR Arabic political daily - June 11, 2015 N° 13091

1 «اللي شاف ضيم الحصار ما يحرم مخلوق من الزاد» تقول المرأة، مدافعة عن القطط العابثة بالمطبخ: من البصرة التي «يمشي فيها الجوع من بيت إلى بيت». والجزء السادس من «العدالة الاجتماعية والانتفاضات العربية».

2

3 الديناميات السياسية والاجتماعية كما تتجلى في الأحياء التي توصف بـ «الهامشية»، مثال من تونس. وعن تفاقم الأمية الأبجدية المنتشرة بين التلامذة في مصر.. والتي تواجَه بحلول شكلية.

4 عن استحداث وجه طائفي للحرب في اليمن كواحد من ارتدادات الفشل السياسي للفترة الانتقالية. وفي «بألف كلمة» صور رائقة من المغرب، بينما تعكس المدونات والفيسبوكيات قسوة الأحداث في المنطقة.

الجزائر: يوميات الفضيحة

«قلب المدن لا يمكن حصاره» ـ محمد خُدّة، الجزائر

تأريخ الانهيار الجزائري المستمر مهمة مضنية، تعكس مقولة الفيلسوف السياسي الفلورنسي البارز، فرانشسكو غيتشارديني، الذي عاصر مكيافللي، واستنتج بمرارة أن لا شيء أكثر حزناً من أن يعيش المرء في زمن انحسار مدينته.

في الواقع، يُعتبر الشعب الجزائري، المقموع والمحروم من حرياته الأساسية، شاهداً على سلسلة لا متناهية من الفضائح التي تتعاقب واحدة تلو الأخرى، وعلى عمليات اختلاس وفساد تطال جميع قطاعات الدولة المنحلة.

فضائح وتعديلات حكومية

تتلاحق الصفقات تحت أنظار شعب يائس يعرف الكثير عن تجاوزات من يتولون السلطة. لكن، وعلى عكس ما تحاول أن توحي به بعض الصحف الجزائرية كما الفرنسية، لم «تهز» الفضائح الجزائر، كما لم «يزعزع» الفساد الحكومة، إذ تهيمن على البلاد منذ زمن سلطة عسكرية سياسية تقوم على الوحشية المنهجة والمنسّقة بين قادة الجيش وقادة البوليس السياسي السري. هؤلاء «اللامرئيون»، من يحركون خيوط اللعبة، قادة الظل ورجال أعمالهم من الجزائريين والأجانب، هم من كان يسميهم الرئيس الراحل بوضياف «صانعو القرار». ففي هذا النظام الذي قام إثر الانقلاب العسكري في 11 كانون الثاني/يناير العام 1992، تجري عملية الاحتكار تحت إشراف قادة «جهاز الاستخبارات والأمن الجزائري»، وهو الاسم الذي يُطلق على «المخابرات» الجزائرية.

وهكذا، لم يكن التعديل الحكومي الأخير سوى استبدال لـ «أباراتشيك» (موظف بيروقراطي في جهاز الحزب، والمصطلح يحمل معنى سلبياً) بأبارتشيك آخرين ليسوا أفضل حالاً ممن سبقهم. جرى تقديم هذا التعديل على أنه مرحلة مهمة من التجديد السياسي، نُظّمت وسط مناخ من المواجهات المفتعلة بين ممثلين من الدرجة الثانية في المعارضة الكرتونية، وبين أدوات تنفيذية عديمة الرحمة، يعملون جميعاً تحت إمرة المخابرات، في دليل إضافي على عقم النظام. أضف إلى ذلك، فالحالة الصحية لرئيس مرهق، وانعدام القدرة على بذل حدّ أدنى من الجهد في سبيل تجديد حقيقي أو رسم خطة مبدئية للنهوض بالبلاد، ينبئ بقرب نهاية المرحلة.

الانفتاح والفساد

الانقلاب الذي كان يُفترض أن يمنع وصول «الجبهة الإسلامية للإنقاذ» (التي حُلّت بقرار من السلطات الجزائرية في العام 1992 إثر فوزها في الانتخابات) إلى السلطة، سمح لبارونات النظام بأن يفرضوا سياسة الانفتاح الاقتصادي التي احتكمت لصندوق النقد الدولي بعد توقيع اتفاق مساندة معه في العام 1994. وتحت مظلّة التحرير الزائف للاقتصاد الذي غطّت عليه فظائع حرب التسعينيات، جرى تفكيك الكثير من مرافق القطاع العام ونقل أصولها بأثمان بخسة إلى زبائن النظام، في حين استولى صانعو قراره على «ضريبة» العُشر عن كل عقود النفط والغاز وواردات المنتجات الاستهلاكية الشعبية. هذا الانفتاح الذي تمثّل بعمليات نقل الأصول والتوريث السيادي لجميع قطاعات الاستيراد (المواد الغذائية والأدوية ومواد الاستهلاك الواسع..) والذي استفاد منه أتباع النظام، شكّل بحدّ ذاته فضيحة جوهريّة، أبطالها معروفون إلى حدّ كبير بينما تحتاج آلياتها للكثير من التعمّق والشرح.

في العام 1999، وتزامناً مع تنصيب عبد العزيز بوتفليقة رئيساً للدولة، عبر انتخابات زُوِّرت بشكل فاضح، ارتفعت أسعار النفط بشكل مستقر وغير مسبوق، متجاوزة المئة دولار للبرميل الواحد. وهو ما رفد البلاد بعائدات هائلة لم يتم التصريح عنها. هذا الارتفاع، الذي استمر حتى العام 2014، سمح بهستيريا من الإنفاق العام قارب مجموعه ـ وإن بقيت الأرقام الرسمية موضع شك وحذر بطبيعة الحال – مئات المليارات من الدولارات في تلك الفترة. مراكمة الأموال، من رشى وعمولات وصفقات بنى تحتية، تصيب بالدوار لما تكتنفه من مبالغة في رفع أسعار السوق بشكل ممنهج، يصل أحياناً إلى مستويات مذهلة، كما حصل مع الطريق السيّار (الأوتوستراد) شرق – غرب والذي وصلت كلفته إلى 17 مليار دولار، من ضمنها 5 مليارات صُرفت كرشى، أو مشروع تنفيذ المستشفى العسكري في وهران الذي لامست تكلفته مستويات خيالية. وهكذا، فإن جميع عمليات إنجاز البنى التحتية تُشكل مدخلاً للارتشاء من تحت الطاولة.

يبدو الحجم المالي للسمسرات في الجزائر خيالياً، لدرجة يتفادى فيها المصرفيون والمحللون إعطاء تقديرات بشأنه. وهذا الفساد لا ينخر فقط في الأنشطة «المدنية»، فالشحنات الكبيرة من الأسلحة المستوردة تفتح المجال أيضاً أمام الممارسات ذاتها، كما تسنى للرأي العام أن يستنتج بعد فضيحة استيراد العشرات من مروحيات «أغوستا ـ وستلاند» الإيطالية ـ البريطانية.

شراء السلم الأهلي

الصفقات الأكثر دلالة كانت تلك المتعلقة بوزيري النفط السابق والدفاع الحالي، والتي خرجت إلى العلن بفضل تحقيقات أُجريت خارج البلاد. سمح ملف شركة «سابام ـ سوناتراك» الذي تابعته المحاكم الإيطالية، للرأي العام الجزائري بالاطلاع على تورط شكيب خليل ــ وزير النفط آنذاك، والمحتال الدولي ــ في شبكة مكتملة من الفساد وإعادة التدوير. القضاء الإيطالي نفسه فجّر فضيحة الفواتير المُزوّرة والفساد في صفقة المروحيات الضخمة، مُثبتاً، إن كان ثمة حاجة لذلك، أن ما من قطاع يتردّد في نهب موارد البلد.

بالمقابل، فليس القضاء الجزائري سوى جهاز تابع للمخابرات، وهو مكلف بمشهد تخدير الرأي العام عبر محاكمات مُرتبة مسبقاً، وإنْ غير مُقْنعة، تهدف إلى إيجاد كبش محرقة من صغار الموظفين الذين لا يملكون القرار. لا تنطلي هذه المسرحيات على أحد، فالمسؤولون المباشرون يبقون خارج دائرة الملاحقة، إذ يتمتعون بالحصانة بفضل قواعد أشبه بأعراف يسهر النظام على احترامها، وتقضي بعدم ملاحقة الوزراء أياً كانت التجاوزات التي يرتكبونها. وفق هذه الامتيازات، يقضي وزير النفط أيامه بهدوء في الولايات المتحدة، فيما أُعيد تعيين وزير الأشغال العامة، المسؤول المباشر عن هدر مليارات الدولارات، في مهمات وزارية جديدة في سياق التعديل الوزاري الذي حصل في 14 أيار/ مايو الماضي. أما بالنسبة للمستفيدين الآخرين فهم بمنأى عن الأنظار.

الحكّام الناشطون في ممارسة مهامهم كمنظمين ميدانيين للاستحواذ على الريع غارقون بالمقابل في عجزهم عن تحفيز أي نوع من الأنشطة. فمئات مليارات الدولارات التي بُذّرت خلال عشرين عاماً كانت آثارها على التنمية وخلق فرص عمل ضعيفة للغاية. أما الأكثر فداحة، فكان حرمان الجزائريين من الرعاية الصحية وإهمال قطاع التعليم. هذا الهدر المُفرط للموارد أضر بمصلحة البلاد التي يبقى اقتصادها أسير عائدات النفط بشكل خطير، بينما تستورد كل ما تستهلكه.

اتسمت السنوات العشرون الأخيرة بسوء تدبير مخيف وإدارة فاقت بالديماغوجية واللامسؤولية جميع ما سبق من سنوات. فقد أصبح الاقتصاد أكثر تبعية وهشاشة بسبب الإعانات المالية العامة التي خُصصت لشراء السلم الأهلي. أما المستوى الحالي لمتوسط سعر برميل النفط، الذي يقارب الـ60 دولاراً، فلم يعد كافياً لضمان احترام الموازنة العامة وتمويل عمليات الاستيراد. وبالكاد يسمح الاحتياط النقدي، الذي يصل إلى 200 مليار دولار وتتبجح به الفئة الحاكمة، بتغطية تكاليف الاستيراد لسنتين أو ثلاث.

ديماغوجيا «استهلك جزائري»

في أوضاع مماثلة، تتقلص هوامش المناورة، منبئة بعودة التشنجات المالية بدرجات أعلى من تلك التي أدت إلى الانفجار الاجتماعي في الثمانينيات. يُجمع الخبراء بشكل قاطع ــ وتؤيدهم في ذلك دراسة حديثة لمنظمة الدول المصدرة للنفط ـ على أن أسعار النفط ستستقر في العقد القادم على دون المئة دولار للبرميل الواحد. في حين تشير تقديرات منظمة فيينا إلى أن أسعار النفط في العام 2025 ستتراوح بين 40 و76 دولاراً للبرميل الواحد. وبالتالي، فلن يمكن احترام العقد الاجتماعي الحالي في المدى القصير، بينما يبدو النظام عاجزاً عن إيجاد بدائل اقتصادية لا تكون مبنية على الإعانات الاجتماعية والفساد.

في الواقع، فإن الحملة الديماغوجية «استهلك جزائري»، التي أطلقتها الحكومة والتي يتساوى انعدام كفاءتها مع لا أخلاقيتها، تصطدم بواقع الإنتاج الوطني الذي يكاد يكون معدوماً. أما إعادة تنظيم الاقتصاد وفق القاعدة الإنتاجية التي أعلنتها السلطة الحاكمة، فتبقى تمنّياً جديراً بالثناء من دون أن يكون قابلاً للتنفيذ وسط اختلالات عميقة في ظلّ إدارة هرمة. هذا الاندفاع اللفظي يصطدم مباشرة بواقع الفراغ المؤسساتي والانحلال الاجتماعي وغياب البنى الهيكلية الذي يزداد سوءاً عاماً بعد عام، منذ أكثر من عشرين عاماً.

تمكنت الديكتاتورية إذاً من تعميم حال الفراغ حولها ومن إخصاء الحقل السياسي، فغابت المبادرات الفعالة، كما التمثيل الشرعي وإن بحدّه الأدنى. ولا تعدو المؤسسات الكرتونية والبرلمان العاجز أن تكون إلا رموزاً تعسة. لم يبقَ أمام دوائر السلطة، بغياب أي ركيزة سوى قوى الأمن، إلا الهروب المستمر إلى الأمام، ملتفة بستار دخاني من الإصلاحات الكاذبة والتلاعب الإعلامي.

البروباغندا.. السلاح الأمضى

وفي نهاية المطاف، فإن السلاح الأمضى للديكتاتوريات هو البروباغندا، التي تستند إليها في محاولة لتحوير الأنظار وتحميل مسؤوليات كاذبة. فالفضائح غُبَّ الطلب التي تُبرزها الصحافة هي أداة للتضليل، والبلطجية الذين يُرمَون في السجن ليسوا إلا فتيل يتمّ إحراقه لطمأنة رأي عام متوجس. والموعد الأخير لتلك الإصلاحات الكاذبة كان مع «جهاز الاستخبارات والأمن الجزائري»، إذ تأمل النظام بإقناع شركائه (ومن يحمونه) من الأجانب بنيته الجادة في «تمدين» نمط إدارته للحكم. ليس في المشهد سوى حفنة من القادة الملوثة أيديهم بشكل لافت، وآخرين ممن ضُبطوا بالجرم المشهود في عمليات تلاعب خارجية، وحُكم عليهم بعقوبات وهمية، من دون أي تغيير في أداء النظام. أما بعض المقالات التي خرجت في الصحف ومثلها بعض الكتب التي تناولت شبكات الفساد الفرنسية ـ الجزائرية، فكان هدفها تطويق حجم التجاوزات وإلقاء أعبائها على مستهدفين ثانويين يرمى بهم لإرضاء الغضب الشعبي. لكن هذه الإدارة للمظاهر، والتي شكلت تاريخياً نقطة قوة النظام، بلغت منذ وقت حدها الأقصى. و «جهاز الاستخبارات والأمن الجزائري» الذي يختار جميع اللاعبين في النظام الجزائري، يشكل الآن رحم الديكتاتورية وقلب الفساد. وهذا الجهاز المولج بمكافحة الجريمة أصبح مصدراً لها. ولذا فلم تعد لتصرفاته أي مصداقية.

الأهالي الذين يعتريهم القلق من الغد الخطير وتُزعجهم أخلاقيات الأوساط الحاكمة والممارسات التي تحطّ من قدر السياسة، لا يتقبلون هذه المناورات، لكن الأهالي أنفسهم، الواعين لهشاشة النظام السياسي، يدركون أن هذا المناخ يشجع زعزعة الأمن والاستقرار والتدخلات الإمبريالية. يتابع الرأي العام ما يجري في ليبيا وفي سوريا. وإلى حدّ بعيد، تفسّر هذه المعرفة بظروف تدمير البلدين القريبين، السلبية التي تبدو مسيطرة على الشارع الجزائري. وبطبيعة الحال، فإن النظام يستغل هذه الحساسية. ولكن، وإن أصبح من يصدّقون المناورات الإعلامية والبروباغندا قلة، فالكثيرون في المقابل يتفقون على التعبير عن مخاوفهم من انهيار مفاجئ يطال البلاد بأكملها. تفكك الدولة يهدّد مستقبل الوطن. ووفق هذا المعيار، فإن نشاز الأعمال ليس إلا صدى لديكتاتورية تتحمل مسؤولية انحسار البلاد التي لطالما حملت عالياً راية الحرية والحقوق. ومهما بلغت من أهمية، فإن قضايا الفساد التي يروِّج لها النظام إعلاميا ليست إلا ظرْفية، بينما الفضيحة الحقيقية هي النظام نفسه.

عمر بن درة

اقتصادي من الجزائر

ترجمة: هيفاء زعيتر

بلاغات لتدبير عمارة فاشلة

صدر البلاغ رقم واحد في العام الأول من السكن بالعمارة. وبموجبه انعقد لقاء ستة عشر مقيما. كان ذلك المؤتمر التأسيسي. وقد قُرئ فيه قانون نظام الملكية المشتركة المحددة لحقوق والتزامات الشركاء في العمارة. ومن أهم البنود: ممنوع ترك ما يعرقل المرور في المدخل. ممنوع لعب الأطفال في الفضاءات المشتركة، ممنوع امتلاك الكلاب التي تطرد الملائكة، ممنوع النشر على الشرفة ورمي الزبالة وتغيير الأجزاء المشتركة دون موافقة المالكين الآخرين. يساهم الجميع بقسط شهري محدد يدفع في الثلاثين من الشهر، وعندما تقع خسائر يتحمل كلفتها المتسبب فيها.. البند الأخير في البلاغ: الحالات غير المقررة والمسائل التي لم تقرر بهذا القانون يفصل فيها حسب الأعراف المحلية. كتب البلاغ بمعجم قانوني يفترض أن السكان ملائكة، وتمت المصادقة عليه بالإجماع. وفورا تم انتخاب ممثلي السكان لتدبير الشأن المشترك في العمارة. تشكل مكتب يلقب هنا «ألسنديك» (وهي كلمة فرنسية) من خمسة رجال أهمهم أمين المال والرئيس، وهو الأكبر سنا على فرض أنه الأكثر عقلا. وفورا طرح سؤال: من سيختار البواب؟ هذا ليس مشكلة. اختار ألساندیك بوابا شابا خدوما. المشكل أن البواب الشاب الأعزب هو مصدر خطر للذين أكملوا عشر سنين زواجا.

صدر البلاغ رقم اثنين بعد أربعة عشر شهرا. وفيه تأكيد على القيام بالصيانة وتجديد البوابة وتنظيفها وتغيير المصابيح المعطلة. مشكل صغير: جرى تجديد المدخل وصبغ الباب وجدران السلم أولا، وعندما تعطل المصعد لم يكن هناك مال. هذا علامة على خلل في الأولويات..

بعدها اتضح أن هناك من لا يدفع نصيبه الشهري. طبعا يوافق الجميع على الدفع. لكن حين يتعلق الأمر بالنقود فإن الأعمال لا تلي الأقوال. في الاجتماع تحدث أمين المال عن المماطلين من دون أن يذكر اسما. وفي النقاش ظهر مشكلان، المشكل الأول كثرة الإصلاحات يومي السبت والأحد لتوسيع بلكونة أو إعادة تزليج المطبخ.. وترمى أكياس الرمل في باب العمارة لعدة أيام وهذا يضر بجماليات المكان، ثم ظهر مشكل نشر ملابس مبللة أو سقي الورد في الشرفة مما يؤذي المارة. وهذا موضوع سماه صنع الله إبراهيم مسيرة «الهدم والبناء» في رواية «ذات». في هذه المسيرة يحصل أن يشرع جارك في ساعة القيلولة في كسر جدار في شقته من أجل تغيير الديكور.

المشكل الثاني هو أن البواب لم يعد يعجب بعض السكان. فهو وبفضل أذنه وعينه اليقظة يملك أسرار العمارة. لذلك تم تعيين بواب عجوز له خبرة، وهو بواب جيد يستمع للجميع ولا ينقل الآراء ولا يتورط في اصطفافات ويتحمل محنة الحياد.

صدر البلاغ رقم ثلاثة بعد عام. ومن جديد فالنقود تقرر، فقد تأخر أداء المساهمات فرحل بواب العمارة. طالب البلاغ بضرورة الأداء وبوضع مقاييس لاختيار بواب جديد للعمارة. في النقود وافق الحاضرون على الدفع، وظهر أنه لا بد من مسير وقح ليطرق الأبواب لجمع المساهمات. من يستطيع أن يضع مقاييس البواب ثم يطلب أن تكون موضوع إجماع؟ هنا لم يعد التصويت مفيدا لا بالأغلبية النسبية ولا المطلقة.

إليكم البلاغ رقم أربعة بعد عام آخر:

«يجب على سكان العمارة المحترمين تأدية الواجب الشهري.. جميعا من أجل الاستمرارية».

مع الزمن صارت مشاكل العمارة أشبه بمشاكل دولة صغيرة فاشلة، بدأ الأطفال يلعبون في الفضاءات المشتركة، فصار عقد اجتماعات السكان مستحيلا وصاروا يتجنبون اللقاء في السلم. والتفسير الذي قدمه «الساندیك» هو أن نساء العمارة صرن يتحكمن في رجالها.

تفاقمت مشاكل العيش المشترك وصعبت إدارة المشترك المادي لأن المشترك اللامادي هش. مع تقادم الزمن، يعرف الجار أكثر مما ينبغي عن جاره فيصير العيش الجماعي محنة. ولهذا عمق اجتماعي.

في بوادي المغرب يبني كل فلاح مسكنه على أرضه. ونادرا جدا ما تكون المساكن مجتمعة. وهذا التعود على العزلة يجعل حفيد الفلاح يواجه صعوبات كثيرة حين يسكن العمارة. عليه محنة تدبير المشترك المادي في غياب المشترك اللامادي. هكذا تجبر العمارة أشخاصا لا يجمع بينهم شيء على التعايش مع الجهل أو سوء الفهم المتبادل. وهذا ما يسميه بيير بورديو «فضاء وجهات النظر المتنافرة دون أي استعداد للتنازل والتسوية».

في هذا الوضع بدأ العرف يعمل أكثر من القانون. صار السكان تحت الغريزة لا تحت مطالب الفكر. لذا كان البلاغ رقم ستة يطالب بالأمن والنظافة. بلاغ شكاوي من الزبالة. ثم بقي باب المدخل مفتوحا فشعر السكان أن سلامتهم مهددة. وهكذا تسامحوا مع الزبالة وأكدوا على ضرورة أن يغلق كل فرد الباب خلفه. ثم جاء بلاغ ستة مكرر يطلب التأكد من إغلاق باب العمارة. ثم حصل حادث فظهر بلاغ يكرر التكرار «المرجو منكم إغلاق باب العمارة بلطف كي لا ينكسر مرة ثانية».

طبعا توجد اختلافات بين العمارات في درجة الفشل. كلما كان دخل السكان منخفضا زادت المشاكل، المال يصنع سعادة الجدران والبشر. في العمارة الشعبية صار عمر الأطفال عشر سنوات وكثروا، لا يستطيع الساندیك توبيخ أي طفل. أحيانا يقف الشبان في باب العمارة ويدخنون وقد يلعبون القمار. هكذا يتقدم العشوائي ليبتلع الفضاء المنظم سابقا.

لقد تآكل التعاقد مع الزمن، فحل العرف محل القانون فكثرت الانحرافات، في أحد أعياد الأضحى نشر جلد كبش على البلكونة فسال الدم على الجدار. من جهته عمد صاحب محل أسفل العمارة لإجراء تعديلات فشعر الجيران في الطوابق العليا بالرعب، فهو يجري ترميمات كبيرة دون علم الجيران: في حزيران/يونيو 2014 حصلت ترميمات في عمارة آيلة للسقوط بحي بورغون في الدار البيضاء فقتل 23 شخصا وجرح 52. من الصعب تصليح مبنى آيل للسقوط. غالبا سينهار على رأس مصلحيه.

مرت سنة ونصف، في الحقيقة البلاغ السادس هو حزمة بلاغات متتالية، وهنا نميز بين بلاغات وجهها السكان لبعضهم البعض، وبلاغات وجهوها للسلطة ضد بعضهم البعض. صار السكان يطلبون تدخلا خارجيا لحل مشاكلهم.

العمارات الفاشلة مثل الدول الفاشلة تكثر فيها النزاعات الشفهية واليدوية ويسهل التدخل في حروبها. في الغالب تشهد العمارة نوعين من الحروب: حرب بين الشقق، وحرب داخل الشقة الواحدة. النوع الأول صار نادرا وغالبا ما يكون بسبب الأطفال. أما النوع الثاني فدائم وهو صورة مصغرة للحرب الأهلية التي تجري داخل الدول.

يرفض الساكن في الطابق الأول دفع مصاريف إصلاح المصعد. يرفضون قرار الساندیك سواء اتخذ بالأغلبية البسيطة أو المطلقة. حينها لم تعد الاجتماعات تنعقد. تعطل برلمان العمارة فصارت عمارة فاشلة. لم يعد الكلام مجديا فلجأ السكان للتواصل بالبلاغات الفردية لا الصادرة عن الساندیك. بلاغات بلا عدد مكتوبة بخط اليد وليست مرقونة مثل «من اجل سلامتنا المرجو إغلاق باب العمارة». حينها اصدر الساندیك بلاغ تخليه عن مهمته، وقد أعلن أن الجميع مسؤولون. مسؤولية الجميع تعني مسؤولية لا أحد.

إليكم البلاغ رقم مجهول:

«باسم الله الرحمن الرحيم، على كل فرد الالتزام بنظافة العمارة لنكون قدوة لأولادنا فإن النظافة من الإيمان واعلم إن لم يرك احد فإن الله يراك».

بلاغ ختم بالتهديد الإلهي طبعا، فالله يرى يوميا ما يجري في باب العمارة.

استمعت إلى بواب غاضب فقد عمله ومسكنه بسبب صراع الجيران، يرفع أكف الضراعة إلى الله ضد من شرده. ثم سألته: وما الحل؟ أجاب: يجب أن يذهب الساندیك عند أوباما في الأمم المتحدة الأميركية. سألته: تطلب من أوباما قصف العمارة؟

محمد بنعزيز

كاتب وسينمائي من المغرب

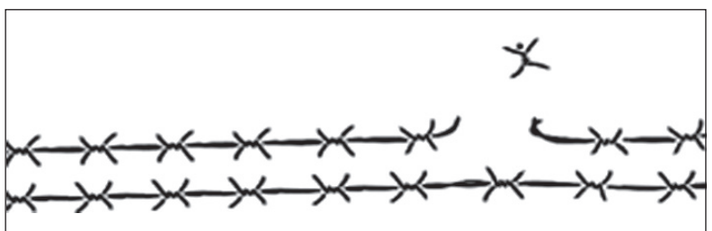

بشرٌ لا صراصير

«أم الحيران» قرية بدوية في النقب لا يزيد تعداد سكانها على الألف نسمة، بدأت تقارع قرار المحكمة العليا الإسرائيلية بهدمها منذ 2002، وما تزال إلى اليوم. تعيش بلا كهرباء ولا طرق معبّدة، ولا أي خدمات، وتشتري الماء بأضعاف سعره من صهاريج جوالة. عرضت السلطات الإسرائيلية على أهلها نقلهم الى شقق جديدة مشيَّدة لهذه الغاية في قرية أخرى، فرفضوا قائلين إن ذلك لا يُغريهم... لا شيء مغرياً في أم الحيران، ولكن سكانها يتمسكون ببيوتهم وبمراعيهم شبه القاحلة: «هَجّرتنا إسرائيل في نكبة 1948 من قريتنا الأصلية، وأسكنتْنا هنا، فصارت مكاننا، وتهجيرنا منه نكبة ثانية». منطق «غير عقلاني» بالكامل، ولاسيما أن المحكمة عادت فثبتت «نهائياً» منذ شهر قرارها بالهدم. نستعيد هنا أسطورة قرية العراقيب، البدوية هي الأخرى، التي هُدمت 82 مرة (!) ليعيد السكان في كل مرة «بناءها»، وفي الحقيقة ينصبون خياماً يأوون إليها.

تتوفّر من فلسطين ومن سواها روايات تعاكس تماماً مقولة إن العين لا تقاوم المخرز، وفي نسختها المودرن أن لكل شيء ثمناً والشاطر مَن يتدبّر أمره بأفضل الشروط. لماذا إذاً يقاوم هؤلاء؟ لماذا يخرج عراقيون، شباباً وشيباً، ليعلنوا أنهم يرفضون الطائفية رغم اكتساحها للمشهد كبلدوزر إسرائيل ذاك، ويقيمون «بيت الشعر العراقي» ومهرجانات ومعارض رسم وحفلات موسيقى بينما تتطاير الأشلاء في الشوارع. منطق «غير عقلاني» بالكامل!

ذلك أن السوق، بعكس ما يُظَنّ، ليس كل شيء. السوق قويّ بالطبع والأنذال كثر ومتكاثرون، ولاسيما في أزمنة الهزائم والنكبات، يتولّون خطاباً عدَمياً إحباطياً فيما يبحثون عن الأكتاف ليأكلوها، يُعلون صوتهم أن كفى أحلاماً وكلاماً معسولاً عن الحرية والكرامة والقيم والحقوق. اقبلوا بالواقع. فيجيبهم أهالي «أم الحيران»، وفلاحون من الأرياف المصرية يقاومون حتى الموت انتزاع أراضيهم منهم لإعادتها إلى أصحابها «الشرعيين» (الذين ربما كانوا أصحابها قبل الإصلاح الزراعي، أو ربما هم متنفّذون حاليون)، وآخرون من ريف العراق، وألف حالة يومية تقع في أحياء المدن والقرى المسحوقة في طول المنطقة وعرضها: لولا الحلم، لولا مقاومتنا واعتقادنا بالإمكان، لَمُتْنا جوعاً وبرداً وتعذيباً وقهراً من زمان. المقاومة شرط للحياة، للقدرة على الاستمرار، خصوصاً حين يكون «توازن القوى» مختلاً لغير مصلحتنا.. وهو دوماً كذلك. نحن بشرٌ ولسنا صراصير.

نهلة الشهال

العربي السفير

ملف

85 ألفا هو عدد الفارّين من الرمادي غرب العراق، منذ سقوطها في أيدي داعش منتصف أيار/مايو، حسب ما أعلنته الأمم المتحدة التي دعت السلطات العراقية إلى السماح بتنقل النازحين بحرية، كما أطلقت مجموعة منظمات دولية تحذيرا من تدهور أوضاعهم.

«العدالة الاجتماعية والانتفاضات العربية»

المسؤولون الحكوميون والمواطنون

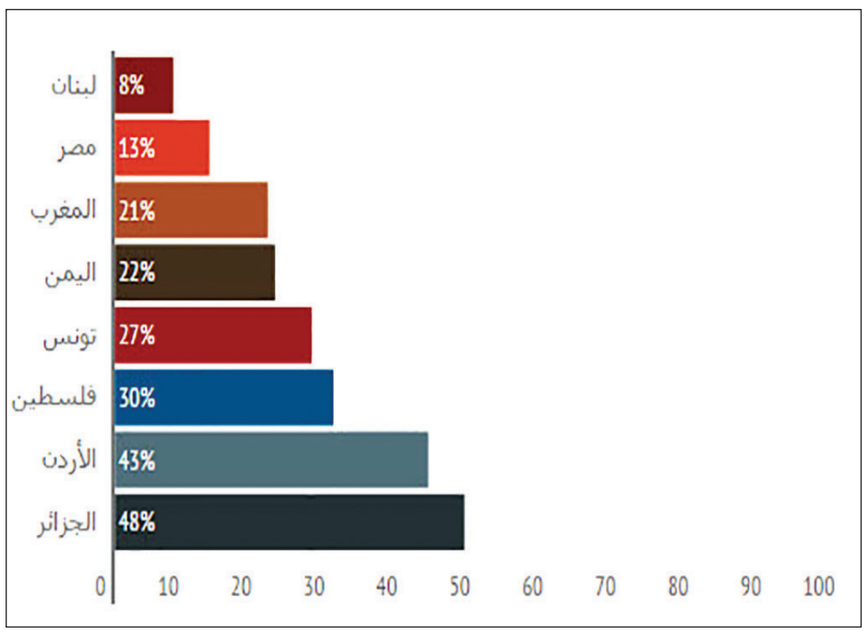

نسبة القائلين إنّهم راضون عن الأداء الحكومي

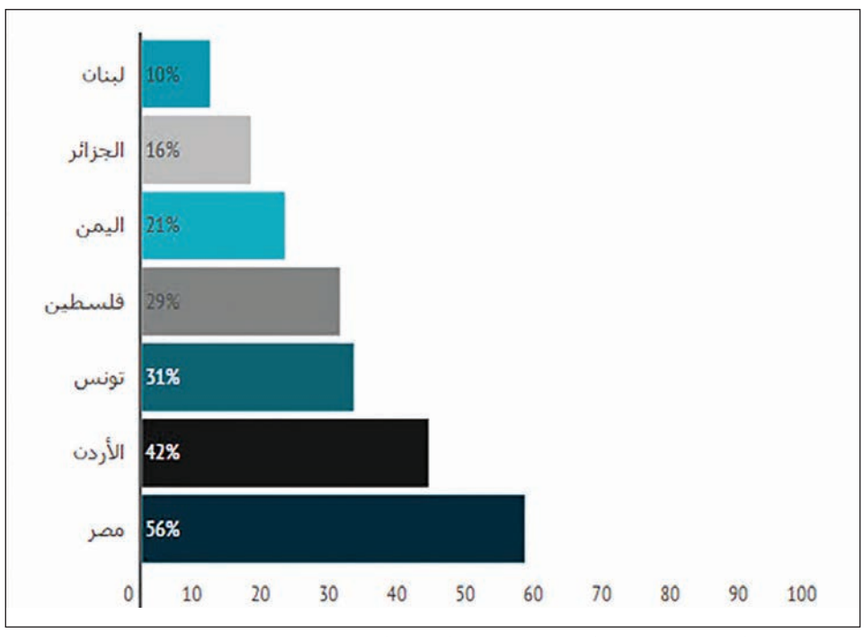

نسبة القائلين إنّهم يوافقون على أنّ المسؤولين الحكوميّين يهتمّون لاحتياجاتهم

على الرغم من اعتقاد كثير من العرب أنهم يمكن أن يؤثروا في السياسات الحكومية، فإن القليل منهم يعتقدون أنّ القادة السياسيين يهتمون لاحتياجات المواطنين العاديين. وفي جميع البلدان عدا واحد، لا يتعدى عدد الذين يوافقون أو يوافقون بقوة (في زمن الربيع العربي)، على أنّ الموظفين الحكوميين يهتمون لاحتياجاتهم النصف. وعلاوة على ذلك، لا يوجد أيضاً أي فرق واضح بين البلدان التي شهدت ثورة وتلك التي لم تشهد، فالتصوّر الطاغي هو أنّ الحكام يبقون في منأى عن المحكومين.

مصر هي البلد الوحيد الذي يقول فيه أكثر من النصف إنّ القادة الحكوميين يهتمون لحاجاتهم. ويشير المسح الذي أُجري بعد أشهر قليلة على سقوط حسني مبارك، إلى أن التغييرات التي أحدثتها الثورة ربما تفسر هذا التغيير في المواقف. لكن المواطنين في البلدين الآخرين اللذين سقط فيهما الزعيمان، لا يشاركون في هذه القناعة. أقلّ من الثلث (31 في المئة) في تونس و(21 في المئة) في اليمن يقولون إنّ القادة الحكوميين يهتمون لحاجاتهم. بل إنّ نسبة ميل اليمنيين في عام 2011 إلى القول إنّ موظفي الحكومة يهتمون لا تختلف عنها في عام 2007.

في البلدان التي لم يسفر فيها الربيع العربي عن سقوط الزعيم، قلّة من المواطنين هي التي تقول إنّ القادة يهتمون لحاجاتهم. نحو أربعة أعشار الأردنيين (42 في المئة) يشاركون هذا الاعتقاد، شأنهم شأن 29 في المئة من الفلسطينيين، وهذان إلى الآن أعلى مستويين بين هذه البلدان. ففي غير مكان، يقل المواطنون الذين يقولون إنّ القادة يهتمون لحاجاتهم عن اثنين من كلّ عشرة، فلا يتعدّون 15 في المئة في الجزائر و10 في المئة في لبنان.

يبدو أنّ المواطنين في معظم البلدان غير الثورية يعتقدون أنّ القادة الحكوميين يصبحون أبعد عن اهتماماتهم ومشاغلهم. وبين الدورة الأولى والثانية للبحث، انخفض عدد المواطنين الذين يقولون إنّ المسؤولين يهتمون 21 نقطة في فلسطين، و7 نقاط في الجزائر و7 نقاط في لبنان، ولم تبق النسبة على حالها في هذه الفترة إلا الأردن. ويلقي الانخفاض الكبير في فلسطين الضوء على أهمية إعطاء المواطنين حقّ التعبير في انتخابات ديمقراطية. ففي عام 2006، أجري المسح بعد فترة وجيزة من الانتخابات التشريعية ورأى حوالي نصف المواطنين أنّ الحكومة تهتم لحاجاتهم. أمّا المسح الثاني فأُجري بعد حرب أهلية قصيرة بين حماس وفتح، ما جعل احتياجات المواطنين العاديين أقل أهمية من الانقسام الحزبي.

في مصر، قيّم 57 في المئة حال الديموقراطية وحقوق الإنسان بأنّها جيدة في الشهور التي تلت الثورة، بالمقارنة مع 13 في المئة بعد عامين

ثمة سؤال ثالث يسأل المواطنين ما إذا كانت الحكومة تأخذ آراءهم بجدية. وقد جاءت الإجابات متشابهة إلى حد كبير في اعتقادها أنّ الحكومات تهتم لحاجاتهم. واستناداً إلى أحدث البيانات، فإن مصر وحدها هي التي تعتقد فيها أغلبية (59 في المئة) بأن الحكومة تأخذ آراءهم على محمل الجد، الأمر الذي يكاد يكون من المؤكد أنه يرتبط بالثورة المصرية. لكن أقل من النصف في تونس واليمن مرة أخرى يقولون مثل هذا، ما يعزز فكرة مفادها أن التغيير في القيادة لم يكن له أثر يذكر في تصورات المسؤولين الحكوميين في هذين البلدين.

في البلدان التي لم تشهد تغييراً في القيادة، قلّة من المواطنين هي التي تقول إن القادة الحكوميين يأخذون آراءهم بجدية. ومرة أخرى، نجد أن الأردنيين هم الأميل إلى مثل هذا الرأي (42 في المئة)، يليهم الفلسطينيون (27 في المئة). أما في جميع البلدان الأخرى، فيرى مثل هذا الرأي أقل من اثنين من كل عشرة: 19 في المئة في المغرب و17 في المئة في الجزائر و9 في المئة في لبنان.

انخفض الرضا عن الحكومة في الآونة الأخيرة في معظم بلدان المنطقة. وكان الانخفاض الاشد في مصر، حيث كانت نسبة الراضين 51 في المئة عام 2011 وباتت 13 في المئة عام 2013

يبدو، من خلال هذا الإجراء أيضاً، أنّ المواطنين أكثر اغتراباً عن حكوماتهم مما كانوا عليه في السنوات السابقة. ونجد التغير الأكبر في فلسطين (– 23 نقطة) تليها لبنان (– 7 نقاط).

الرضا السياسي

يمكن للعدالة الاجتماعية أن تنعكس أيضاً في النظرة إلى الحكومة والأوضاع في البلد. فالحكومة المستجيبة التي تركز على احتياجات المواطنين من المرجح أن تحظى بالشعبية، خصوصاً إذا كانت تحترم حقوق المواطنين الأساسية. غير أنّ أقلية فحسب من المواطنين العرب هي التي باتت راضية عن حكوماتها بعد سنوات الربيع العربي.

يبلغ الرضا عن الحكومة أعلى مستوياته في الجزائر والأردن، وهما البلدان اللذان لم يتأثرا بحوادث الربيع العربي إلا بالحدّ الأدنى. ويكاد نصف الجزائريين (48 في المئة) أن يكون راضياً عن أداء الحكومة، في حين يرى الشيء ذاته 43 في المئة من الأردنيين. أمّا في البلدان الأخرى التي لم تشهد تغييراً لقيادتها، فنجد أنّ الرضا عن الحكومة متدنٍ نسبياً. ففي فلسطين، يُظهر الرضا ثلاثة أعشار مقابل 21 في المئة في المغرب و8 في المئة فقط في لبنان.

ما إن سقط الرئيس زين العابدين بن علي في تونس المجاورة، حتى سارع النظام الجزائري إلى زيادة الإنفاق الحكومي وإجراء سلسلة من الإصلاحات السياسية

كما ينخفض الدعم تماماً في البلدان التي تأثرت بالربيع العربي بشكل كبير، حيث عبّر 27 في المئة من التونسيين عن رضاهم مقابل 22 في المئة من اليمنيين، و13 في المئة من المصريين. ولعلّ هذه النتائج تعكس بدرجة ما التوقيت الذي جرت فيه المسوح. ففي مصر، جرى المسح في حزيران/ يونيو 2013 قبل وقت قصير من الانقلاب على الرئيس محمد مرسي. وفي تونس، جرى المسح في شباط/ فبراير 2013، في فترة اغتيالات سياسية كانت بمثابة الحضيض في انتقال البلاد من حكم بن علي.

انخفض الرضا عن الحكومة في الآونة الأخيرة في معظم بلدان المنطقة. وكان الانخفاض الأشد في مصر، حيث كانت نسبة الراضين 51 في المئة عام 2011 وباتت 13 في المئة عام 2013 (ــ 38 نقطة) تليها فلسطين بين عامي 2006 و2012 (ــ 16). ونجد انخفاضات مشابهة في لبنان (ــ 14)، والمغرب (ــ 13)، وتونس (ــ 9).

لكننا نجد اتجاهاً معاكساً في الجزائر واليمن. ففي الأولى، يرتفع الرضا من 21 في المئة في عام 2006 إلى 48 في المئة في 2013. ولعل هذا الارتفاع الكبير يعود إلى عدد من العوامل المتعلقة بالربيع العربي. فما إن سقط الرئيس زين العابدين بن علي في تونس المجاورة حتى سارع النظام الجزائري إلى زيادة الإنفاق الحكومي وإجراء سلسلة من الإصلاحات السياسية. وبالمقارنة مع الفوضى السياسية والتدهور الاقتصادي في تونس، ربما بدا النظام الجزائري أفضل نسبياً من ذي قبل.

في اليمن، ارتفع الدعم قليلاً من 16 في المئة في عام 2007 إلى 22 في المئة في 2013. ومع أنّ هذه الزيادة الطفيفة لا تزال منخفضة للغاية، فهي ربما تعكس رضاً أكبر عن عملية الحوار الوطني التي كانت تجري وقت إجراء المسح.

الديموقراطية وحقوق الإنسان

لا يعتبر معظم المواطنين العرب حال الديموقراطية وحقوق الإنسان في بلادهم حالًا جيداً أو جيداً جداً. والملاحظ في معظم الحالات أنّ الفارق ضئيل جداً بين البلدان التي شهدت تغييرات واسعة نتيجة الربيع العربي وتلك التي لم تشهد ذلك.

إنّ الأردن وحده هو الذي يتعدى فيه الذين يقولون إن حال الديموقراطية وحقوق الإنسان جيدة نسبة نصف المواطنين (57 في المئة). أمّا في سائر الاماكن، فلا تتعدى نسبة من يرون هذا الرأي الأربعة من عشرة أو أقلّ. فعلى الرغم من العنف المتواصل، يقول 40 في المئة من الفلسطينيين إنّ الديموقراطية وحقوق الإنسان محلّ احترام، ومثلهم 32 في المئة من الجزائريين. وبالمقابل، فإنّ من يرون هذا الرأي من التونسيين هم 27 في المئة فقط، و25 في المئة من اليمنيين، و18في المئة من المغاربة، و16 في المئة من اللبنانيين و13 في المئة من المصريين.

عموماً، على الرغم من الحوادث الجسام التي ترافقت مع الربيع العربي، لم تشهد حال الديموقراطية وحقوق الإنسان سوى تغييرات طفيفة. كان الفارق الجوهري في مصر، حيث قيّم 57 في المئة حال الديموقراطية وحقوق الإنسان بأنّها جيدة في الشهور التي تلت الثورة، بالمقارنة مع 13 في المئة بعد عامين فحسب (ــ 44 نقطة). بالمقابل، يقول الجزائريون إنّ احترام حقوق الإنسان والديموقراطية تحسن كثيراً خلال هذه الفترة وارتفعت نسبة هؤلاء من 8 في المئة إلى 32 في المئة (24+). كما شهدت هذه الفترة ذاتها زيادة طفيفة في فلسطين (8+).

* تشارَك في البحث كلٌّ من أماني جمّال من جامعة برنستون ومايكل روبنز من «الباروميتر العربي»، وأصدره «برنامج العدالة الاجتماعيّة وسياسات التنميّة؟ في معهد عصام فارس للسياسات العامّة والشؤون الدوليّة في الجامعة الأميركيّة في بيروت، بالتّعاون مع مركز ممدوحة». بوبست للسلام والعدالة في جامعة برنستون، بتمويل من مؤسسة إلِر وممدوحة بوبست في نيويورك. هنا الجزء السّادس.

فكرة

الرياضة والسياسة

بعد تقدّم رئيس اتّحاد كرة القدم الفلسطينيّ، جبريل الرّجوب، بطلب تجميد عضويّة إسرائيل في الاتحاد الدولي لكرة القدم، ثارت ثائرة السّاسة الإسرائيليين. رئيس وزرائهم قال إنّ هذا الطّلب «تسييس صارخ للرّياضة»، وإنّ طرد إسرائيل من الاتحاد سيؤدّي إلى انهياره. لم تسر الأمور في هذا المنحى. سحب الرّجوب الطلب في آخر لحظة مشعلًا هذه المرة غضب الفلسطينيين، الّذين أوهمهم أنّ إسرائيل، أخيراً، على وشك خسارة مقعدها في إحدى المؤسّسات الدوليّة، استناداً الى تأكيد ممثلي 160 من أصل 209 دول أنهم سيصوّتون لمصلحة الطّلب الذي تقدّم به (126 صوتاً كانت تكفي). قد لا نفهم سبب الإقدام ولا التراجع – فهم السّلوك الفلسطيني في المؤسّسات الدّوليّة صعب عموما – لكن ماذا عن «التسييس الصّارخ» للرّياضة؟

تبيّن دراسة أعدها كلّ من نوريت ريشيف وجيريمي بالتيل نشرت عام 1989 في مجلّة (سوسيولوجيا الرّياضة) الأميركية أنّ مؤسسات رياضيّة عديدة كانت مرتبطة منذ ما قبل 1948 بالتيّارات الصهيونيّة المتنوّعة، وأنّ النّقاش حول تشكيل مؤسّسة رياضية «يهوديّة» بدأ في المؤتمر الصهيوني الثاني عام 1897، حيث جاء على لسان ماكس نورداو: «يجب علينا استعادة شبابنا، يجب علينا الحصول على صدور متينة، وأطراف قويّة، ومظهر ملؤه الشّجاعة، لتنمو الأندية الرّياضيّةً وتزدهر». هكذا تشكّلت أوّل مؤسّسة رياضية يهوديّة («مكابي») عام 1902، كردّة فعل على منع اليهود من المشاركة الرياضية في أوروبا وأميركا – اليوم يُمنع فلسطينيو 1948 من الانتساب إلى الفرق الرياضية الإسرائيلية. انتقلت «مكابي» إلى فلسطين عام 1911، وشارك أعضاؤها عام 1913 في مقاطعة الألعاب الرياضية المقامة في مستوطنة ريهوفوت احتجاجاً على عمل مزارعين عرب في المستوطنة. لمواجهة هذه الممارسات، أنشأ اتحاد العمال («هيستادروت») التابع لحزب العمل الصهيوني، الّذي كان متوجّهاً الى استغلال اليد العاملة العربيّة، منظمة هابوئيل («العامل») الّتي أراد أفرادها إضفاء صبغة اشتراكية على «الوطنية» اليهوديّة. من جهتها كانت منظمة «بيتار» الشبابية الّتي أنشئت عام 1923 مرتبطة بحزب «هيروت» (نواة حزب ليكود اليوم) الّذي بقي وفياً لأفكار جابوتنسكي، وكان من بين مؤسسيه مناحيم بيغين. وبيتار تلك تحولت الى عصبة ميليشياوية تستخدم في معارك الشوارع أثناء التجمعات التي لا تروق لإسرائيل، كما يحدث تكرارا في فرنسا مثلا لدرجة وجود دعاوى قضائية ضدها لا علاقة لها بالرياضة. وهي اتجهت منذ إنشائها الى تغليب الرياضات القتالية ومنها الملاكمة، وتعد هذه واحدة من نقاط خلافها مع «هابوئيل» التي اعتبرت هذه الرياضة غير إنسانية. من جهتهم، شكّل الصهاينة المتشددون دينيا منظّمة «إليتزور» الّتي عملت على منع قيام أيّ من المنافسات الرّياضيّة التي يشارك فيها منتسبوها يوم السّبت، أي في يوم عطلة اليهود الدينية.

الرّياضة مرتبطة بالسياسة إذاً، ربما أكثر من ارتباط أي نشاط آخر بها، هنا وهناك وفي كل مكان. آلاف الدراسات تناولت المعنى السياسي للرياضة، وكيف أنها وسيلة لتحفيز المشاعر الوطنية مثلا، أو للترميز لتنافسات وصراعات تجري في مجال السياسة. ولا تخلو فرقة رياضية من انتماءات وطابع اجتماعي/ سياسي... وفي حالة الرّجوب، لا يمكن اعتبار فتح الأميركيين ملفات الفساد في الفيفا تزامناً مع اقتراب موعد التصويت مجرّد صدفة. كما لا يمكن تجاهل تصويت الرّجوب للأمير الأردني علي بن الحسن في انتخابات رئاسة الفيفا..

ربيع مصطفى

في حوش بيتي «بزازين»

يرتاد حوش بيتي في البصرة عدد من البزازين (قطط باللهجة العراقية) الصغيرة، تلعب وتلهو تحت نظر أمها، تتدثر بظلال شجرة اليوكالبتوس من شمس البصرة الحارقة. تستيقظ البزازين مع بزوغ الفجر، تقفز، تموء وتتعارك وتقلق سكينة أهل الحيّ. تتنقل برشاقة فوق أسوار البيوت، ساخرة ممن رفعوها، كأنها تقول لهم إن بناء الأسوار لا يمنح القلقين الأمان، بل يقيد حركتهم، نظرهم وسمعهم.. فالبيوت المسورة تشبه السجون، وهيهات أن يشعر السجين بالأمان والسكينة.

عبثاً أحاول كل يوم أن أتجنّب غزو البزازين للمطبخ، تنتشر في مساحته الضيقة، تقضم بسرعة كل ما يقع تحت نظرها وأنفها، أو تعيث خراباً في حاوية النفايات أمام المنزل. وتذهب توسلاتي في إقناع عاملة النظافة العراقية بطردها سدى. تأمرني، وأنا أحمل عصاي وأهم بطردها، بوجوب التعامل مع كل المخلوقات المتطفلة برأفة.

في البصرة، لا تبصر ظلاً لبيت. البيوت كلها مختبئة خلف الأسوار، ظلالها تنعكس على نفسها، لا تعرف تمددا ولا تداخلا. يروي البصراويون أن مدينتهم كانت أشبه براحة الكف، مساحة مفتوحة على التعارف والتواصل والتلاقي، لكن الحروب والفتن قطّعت أوصالها، قسمتها إلى غيتوات طائفية، ووقعت ضحية للعنف والتعصب والأحقاد والديكتاتوريات المستجدة. حتى في أوقات الاستقرار النسبي لا تعدو كونها مفترقات طرق لأصحاب السيطرة ومسببي الفقر والزحمة والخلافات والفتن.

أحاديث البصراويين عن أيام الرحمة والألفة والسلم يشوبها خجل إنساني، وغالبا ما تكون مجبولة بالحزن. الحزن العراقي مقيم، بينما الفرح عابر سبيل، هكذا تتم إجابة السائلين عن أسباب هذا الشجن المعشعش في أصواتهم، وذكرياتهم، في أغانيهم وقصائدهم ومواويلهم الشعبية.

وذاكرة البصراوي التصويرية مفتوحة دائما على مشاهد الدماء. صور الشهداء منتشرة في كل مكان، ولكل بصراوي حكاية عن قريب أو صديق قضى تحت التعذيب أو في انفجار أو مواجهة مسلحة أو تهجير، أو عثر عليه بعد سنوات طويلة رميما في مقبرة جماعية.

الهموم الفردية عند البصراوي لا تنفصل عن الهم الجماعي. ففي الوقت الذي يبحث الواحد منهم عن خلاصه الفردي، لا يهمل البحث عن وطن، عن دولة بمقدورها أن تبقي حضنها واسعاً لاحتواء التنوع الديني والاثني والقومي، ومحاسبة وإقصاء من استوطن المنابر، مروجاً للتقسيم والفصل والقطع مع الماضي والحاضر والمستقبل.

الحركة في البصرة بركة، رغم الجمود المخيّم على فضاءاتها. فما تبقّى من المقاهي الشعبية ما زال متمسكا بأصالته كنوع من التعويض عن ضياع هوية المدينة، يوم كانت محفلا ثقافيا وعلمياً وتاريخياً. المقاهي مجالس للنقاش والحوار، يرتادها مثقفون وكتّاب وشعراء وصحافيون، وآخرون يُحسنون الاستماع. وعلى وقع قرقعة استكانات الشاي المهدّر، المشبع بالشكّر (السكر) والحامض (النومي بصرة)، يتنافس الشعراء على إلقاء قصائد شعبية، من أبوذي دارمي، وزهيري، وعاميات مظفر النواب وإيهاب المالكي. ويتحول كل مقهى إلى نموذج مصغّر عن ساحة القشلة البغدادية، التي يؤمها العراقيون كل يوم جمعة، بعد جولة في شارع المتنبي وسوق السراي ومقهى الشاهبندر.

في البصرة، الصحراء الوحيدة في العراق التي تغسل قدميها المياهُ المالحة، لا تحتاج إلى الكثير من الملح لتصبح واحدا من أهلها. العشرة هنا غير مشروطة إلا بالطيبة، وبعض الحكايات التي تكور كتلة قاسية في أقصى حلقك، هي الغصة.

في البصرة التي يمشي فيها الجوع من بيت إلى بيت، حتى «حين يعشب الثرى»، لا يبخل أهلها في تقاسم القليل مما يملكونه من طعام معك، مع ابن السبيل، وحتى مع البزازين.

ما بين نظرة العاملة العراقية إلى البزازين المتحلقة في المطبخ، مرددة بانفعال على مسمعي قول حبوبتها (جدتها) «اللي شاف ضيم الحصار ما يحرم مخلوق من الزاد»، ومحاولتي التخلص من تطفلها اليومي على مطبخي بالعصا، وقد استملك الرعب أواصر البزازين.. يتسع المشهد الانساني فجأة وتتكثف تفاصيله.

نساء يبكين، أطفال مذعورون، وجيوش تحمل العصي وتنهال بها على ما تبقى من أمان في نفوسهم. أوطان تتحول إلى ساحات حرب وشعوب ترتحل من شتات إلى آخر، من موت إلى موت، من ديكتاتورية وطنية أو قومية إلى أخرى دينية متطرفة. يتسع المشهد أكثر فأكثر. ثقب أسود يفغر فاه، يبتلع كل شيء، تنسل منه رايات وملالي وصلبان وبزات عسكرية وسيجار ونفط وفندق بخمسة نجوم ومراكز دراسات وخبراء ومؤتمرات ومفاوضات.

أقف في المطبخ متجمدا، ألقي عصاي جانبا، أفتح بابه المطل على الحديقة، أنادي على البزازين التي فرت مذعورة. تدخل، تأكل وتشرب، تبعثر القمامة، ثم تنسحب بهدوء. أما أنا فأتمدد على الأريكة، أحاول أن أحلم ببيت وحياة عادية ووطن نعيش فيه مثل هذه البزازين، بكثير من الألفة والسلام، وبلا عصي ولا جوع ولا حصار!

عاصم ترحيني

كاتب لبناني، مقيم في العراق

العربي السفير

قضية

8.6 ملايين يمني بحاجة لمساعدة طبية عاجلة، حسب بيان للمديرية العامة لمنظمة الصحة العالمية الذي أكد أن عدد القتلى جراء الصراع الدائر بلغ 2000 شخص والجرحى 8000، وأن هناك أيضا خسائر ناجمة عن عدم القدرة على الحصول على العلاج الأساسي لأكثر الأمراض شيوعاً.

مصائر شباب أحياء تونس المهمشة

مهند حمدة – تونس

تطالعنا بين الفينة والاخرى تعليقات تشيد بالاستثناء التونسي وتثني على التحول السلمي الذي يميزه عن باقي الارتدادات الدموية التي تشهدها المنطقة، من ليبيا الى اليمن مرورا بمصر وسوريا. ولا شك بأن الوضع في تونس، مقارنة بدول الجوار التي اكتسحها زلزال الثورات، هو الأفضل، كما لا شك بأن ذلك لا يعود حصرا ــ كما تختصره معظم هذه التعليقات ــ الى التوافقات السياسية بين حركة النهضة الإسلامية وحزب نداء تونس الحائز الأغلبية البرلمانية، وهي التي هدأت من وطأة الاستقطاب الثنائي بين الإسلاميين ومن اصطلح على تسميتهم في تونس بالحداثيين. بل هو يعود بالأساس الى توازن للقوى بين الحراك الاجتماعي العصي على الترويض من جهة، والقوى المدافعة عن مصالح النظام القديم أو المهادنة له من جهة أخرى. وهذا التوازن هو ما حال دون أن تستأثر قوة بمفردها بزمام السلطة، حتى وإن احتكمت الى انتصاراتها الانتخابية.

لا يمكن إدراك الديناميات الاجتماعية والسياسية المحلية الجارية بالنظر حصراً الى المشهد السياسي المؤسسي أو الى صعوبات تشكيل تحالف حاكم مستقر يحظى بقدرة (وشرعية حقيقية) على إدارة الصراع. وهو ما خلصت إليه دراسة سوسيولوجية حديثة نشرت في تونس، أعدّتها مجموعة من الأكاديميين تلقي الضوء على هذه الديناميات عبر تجلياتها في «الهوامش»، أي في الضواحي الحضرية الواقعة في حزام العاصمة، والتي تعاني من الإفقار والتهميش الاجتماعي والاقتصادي والعمراني. رصدت الدراسة شباب هذه الأحياء الذي شكل رأس حربة الحراك الثوري في منطقة تونس الكبرى في كانون الثاني/ يناير 2011، والذي سرعان ما خبا دوره بعد رحيل زين العابدين بن علي، فانحسر منسوب التعاطف معه، لا بل أصبح الحديث عنه في الإعلام يختزل بأخبار صلته بالسلفية والجهاد في سوريا.

أحياء الهامش

في حيين شعبين هما «التضامن» و «دوار هشير»، وبعد أربع سنوات على سقوط نظام بن علي، تركز هذا العمل البحثي، الكمي والنوعي، على محاولة فهم مسارات هؤلاء الشباب الدراسية والمهنية، وأوضاعهم الاجتماعية، وممارساتهم الدينية، وتفحص تمثلاتهم للمشهد الحزبي والجمعياتي القائم، وعلاقاتهم بالدولة ومؤسساتها. لهذين الحيين، ذوَي الكثافة السكانية المرتفعة ونسب البطالة العالية في صفوف الشباب من حاملي الشهادات الجامعية خاصة، أهمية رمزية في خريطة الجغرافيا السياسية التونسية. فهما شكلا منذ مطلع ثمانينيات القرن الماضي إحدى أهم الحاضنات الشعبية لحركة النهضة الإسلامية في تونس الكبرى، فآويا أولى أنويتها الدعوية وشهدا بدايات مظاهر نشاطها في المساجد. وفي خضم استفحال سياسات الخصخصة في سنوات التسعينيات من القرن الفائت، وتجذر النهج القمعي الاستئصالي الذي جوبهت به الحركة الإسلامية، عرف الحيّان تعزيزاً لآليات التأطير السلطوي لنظام بن علي التي تجمع بين الضبط والإكراه البوليسي وبين حشد الولاء والرقابة الاجتماعية عبر شبكات المحسوبية التي كانت تشرف عليها هياكل الحزب الحاكم ولجان الأحياء المعاضدة لها.

ماذا تغير في حياة شباب هذين الحيين بعد أربع سنوات على سقوط نظام بن علي؟ هل تحققت انتظاراتهم؟ الإجابة، من دون تشويق مفتعل، هي بالطبع لا. إذ إن 90 في المئة منهم يعتبرون أن وضعهم لم يتحسن. بل ما يناهز نصف هؤلاء يجزمون بأن ظروفهم الحياتية قد تقهقرت، كما يسود بينهم الإحساس بالخيبة، والخذلان من قبل الحكومات المتعاقبة، وهو ما يفسر عزوف غالبيتهم عن النشاط الحزبي والجمعياتي، وعدم ثقتهم بالسياسيين بمختلف مشاربهم.

هذا الإحساس بالإحباط تعززه قوة الحراك الثوري الذي انخرط فيه شباب حي التضامن ودوار هشير منذ الأيام الأولى لانتفاضة 2010 – 2011، والذي تكلل بانتصارات سريعة وفارقة، إذ، في غضون بضعة أيام من المواجهات العنيفة مع قوات الامن والتي ذهب ضحيتها عدد الشباب بين قتيل وجريح، اختفت الشرطة من الحيين، وأحرقت أو أفرغت كل المقارّ الرسمية المجسِّدة لنظام الاستبداد، وانبعثت لجان قاعدية لحماية الثورة وتسيير بعض المرافق المحلية، انخرط ضمنها كثير من الشباب.

هذا الزخم الثوري الذي تبعه انهيار سريع للنظام القديم في الحيين وبروز حالة من ازدواجية السلطة بين أشكال جنينية من الإدارة المحلية الشعبية وسلطة مركزية مهتزة غذّى كل الآمال لدى الشباب الفقير والمهمش، وفتح بالنسبة له الباب على مصراعيه أمام آفاق رحبة من التغيير وتحقيق المطالب. لكن الأمل سرعان ما تضاءل ثم اضمحل لدى شرائح واسعة منهم على وقع تناسي وعود المترشحين في انتخابات المجلس التأسيسي بالتشغيل والتنمية، وإعادتهم الاعتبار للسياسات القديمة في التعامل وإن تغيرت بعض الوجوه الساهرة عليها.

فالشباب يعزون تدهور أوضاعهم أو عدم تحسنها الى غلاء المعيشة وتفشي البطالة في صفوفهم، علاوة عن استمرار علاقاتهم المتوترة مع الدولة بفعل استفحال الفساد، وتواصل استبعادهم واحتقارهم من قبل مراكز أخذ القرار، وعدم تحسن معاملتهم من قبل القوات الأمنية داخل مناطق إقامتهم وخارجها.

سمات رئيسية للعملية السياسية الجارية

حيّا التضامن ودوار هيشر يختزلان سمتين أساسيتين تطبعان العملية السياسية في تونس. تتعلق الأولى بالتهميش التصاعدي للقوى الاجتماعية التي لعبت دورا رئيسيا في الحراك الثوري، خصوصا في المناطق المحرومة. وعليه فإن مأسسة التحولات السياسية وإرساء الديموقراطية التمثيلية قد ترافق مع إخراج «الطبقات الخطيرة» من حلبة الفعل السياسي والاجتماعي، الى حد وصل الى تجريم بعض من أشكال نضالها (كمحاكمة شبّاب شاركوا أو اتهموا بالمشاركة في حرق مراكزالشرطة في خضم الحراك) على مذبح تسويات سياسية فوقية حكمتها «إعادة تدوير» جزء من النخب القديمة في السلطة وإشراك معارضي الأمس الذين قبلوا التطبيع مع الدولة العميقة و/ أو غضوا الطرْف عن تفعيل العدالة الانتقالية. وقد برز ذلك بالخصوص إبان الانتخابات التشريعية الأخيرة التي شهدت عزوفاً لدى الشباب وكما أيضا لدى سكان المناطق التي دشنت حراك كانون الاول/ديسمبر 2010 مثل منطقة سيدي بوزيد.

السمة الثانية هي أن هذه العملية السياسية، وإن عززت منسوب الحريات، موفرة بذلك بعضاً من شروط المواطَنة السياسية، إلا أنها أبقت على السواد الأعظم من المواطنين خارج سياق المواطَنة الاجتماعية والاقتصادية، أي خارج دائرة التمتع بالحقوق الجوهرية الضامنة لأمنهم الاجتماعي ولقدرتهم الحقيقية على الفعل السياسي. كما ان تبني دستور جديد وتنظيم انتخابات ديموقراطية لم يحدثا تغييرات تذكر في بنية المصالح الاقتصادية والإجتماعية النافذة في البلد، بل لم ينجحا حتى في فرض آليات رقابة شفافة على أداء الدولة في مجال سياستها الاقتصادية، مثل الجباية ونظام القروض وحوكمة الموارد الطبيعية من ماء وفوسفات وبترول.

السلفيةُ مفسَّرة

نمو السلفية في صفوف شباب من دور هيشر والتضامن في أعقاب الثورة، وانحدار شعبية حركة النهضة فيهما كما دلت عليه نتائج الانتخابات الأخيرة، إلى جانب عودة النمط القديم في إدارة السكان، هو تكثيف للديناميات الجارية في تونس. ويدل في أساسه على أن الفجوة بين سقف الحقوق السياسية المتاحة بمقابل انحسار الحقوق الاجتماعية والاقتصادية، يمثل التحدي الأهم لاستمرار هذه الحريات في تونس. لان عجز التحالف الحاكم عن احتواء الحراك المطلبي بإجراء إصلاحات تخفف من الاحتقان الاجتماعي وتوسع من قاعدته الاجتماعية، كما عدم تبلور بدائل تقطع مع منوال اقتصادي كرّس العطب وأقصى فئات واسعة من السكان، يمكن أن يؤدي إلى إعادة إحكام القبضة الأمنية وتزايد تنامي التعاطف مع الخيارات الراديكالية الجهادية التي لن تفلح السياسات الأمنية في اقتلاعها.

ألفة المللوم

باحثة في العلوم السياسية،
مديرة مكتب International Alert، من تونس

«المدارس مبتعلمش والدنيا مدرسة»!

تابعته مشدوهة لأتنبه للمرة الأولى الى أن أعمال الترميم تنطوي على تفاصيل فنية ومهارية خاصة، فكلما كان يتصدى لركن كان يخرج من بين يديه ملتئماً مجبوراً. أذهلني فرط ذكائه في معالجةٍ ما كان يُشكل على رفاقه، والخفة والخبرة والالتزام، فرد مبتسماً بحسرة خفيفة نفضها عنه سريعاً، قائلا أنه ترك التعليم قبل إتمام المرحلة الإعداديّة. واسترسل أنه كان يجيد مساعدة رفاقه أثناء الخدمة العسكرية في كتابة ما كان يستعصي عليهم رغم حصولهم على شهادة الدبلوم (شهادة انتهاء التعليم الفني)، ثم تهلل بضحكة طفولية عالية قائلًا «ومعايا كمان.. نحو الأمية!». هو شاب في عمر الزهور يتفجر طاقة وحيوية وفطنة، حُرم من حقه في التعليم، ولما تعلم على كِبر لم يسعه التفرقه بين نحو الأمية ومحوها!

الدنيا مدرسة

مع تخلي التعليم الرسمي عن العديد من لوازمه كوسيلة للمعرفة والاستنارة وسبيل لتوفير مكانة مناسبة للفرد في المجتمع، صار شعار الأميِّين في مصر أن «المدارس مبتعلمش.. والدنيا مدرسة»، لذلك تراجع معنى «بلد شهادات» الذي كان سائداً حين كانت الدولة تتولى توظيف أبنائها الحاصلين على شهادات عليا في وظائف لائقة. أمّا وقد استشرت البطالة وزجت بالأكاديميين في الورش والمصانع، فقد بدت المحصلة واحدة في أغلب الأحيان. لذلك فإن همهمة ضمنية يمكن استشعارها في الحس العام للشارع المصري، تتساءل عن جدوى التعليم والفرق الحقيقي بين الأمي والمتعلم، بغض النظر عن الدور الذي ما برحت تلعبه الشهادات كواجهة اجتماعية في التعارف الإنساني وعند المصاهرة.

بيد أن هذا الجدل الدائر ضمنا حول تعريف محدد للمتعلم والأميّ، هو ذاته الدائر في أوساط المختصين، إذ لم يضمن التعريف الذي اعتمدته اليونسكو لوصف المتعلم «بأنه كل شخص يستطيع أن يقرأ ويكتب بفهم بياناً قصيراً أو بسيطاً عن حياته اليومية»، درجة مقبولة من الوعي في المجالات الحياتية المختلفة لهذا المتعلم. لذلك ظهرت مصطلحات من قبيل «محو الأمية المتعددة» و «محو الأمية الوظيفي» و «محو الأمية الحاسوبية».. وهي جميعاً تلتمس جدوى إجرائية للمتعلم.

حجم الظاهرة

تسجل مصر المركز السابع من بين عشرة بلدان تضم أعلى نسب لأمية الكبار على مستوى العالم، حسب الوارد في «التقرير العالمي لرصد التعليم للجميع» (2013 – 2014) الصادر عن اليونسكو. وقد أسفرت حملة «معاً نستطيع» التي أطلقتها وزارة التربية والتعليم المصرية لتعلن «2014 عاماً لمحو الأمية»، عن انخفاض طفيف في نسبة الأمية في مصر حتى الآن، إذ انتقلت من 14.9 في المئة للعام 2013 إلى14.1 في المئة للعام 2014. يتجاوز الأميون الأربعة ملايين للفئة العمرية 15 – 35 عاماً، فيما تزيد النسبة إلى 23.2 في المئة لفئة من هم في الـ15 من العمر، و21.1 لمن هم في العاشرة، وفقاً لإحصاءات الهيئة العامة لتعليم الكبار – مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، وذلك حتى كانون الاول/ ديسمبر 2014 .

كما تؤشر الإحصاءات الى ارتفاع وتيرة التمييز الجنسي في مصر، إذ تتفوق نسبة أمية النساء على الرجال في كل الفئات العمرية بفوارق عظيمة. مثلًا تعاني من الأمية حوالي 18.7 في المئة من النساء في الفئة العمرية (15–35) فيما هم 9.6 في المئة من الرجال في الفئة العمرية نفسها.

تجدد المنابع

ما زالت مصر تُولي النظر لأمية القراءة والكتابة وحسب، فيما يُعقِّدها التجدد المستمر للمنابع. فإن كان محو أمية الكبار تحدياً صعباً يواجه الدولة والمجتمع منذ سنوات بعيدة، فإن التسرب المتجدد للصغار من المدارس يشي بأننا نحفر في الماء، ذلك بخلاف الرافد الأهم والذي تمثله الأمية المستترة خلف بعض الشهادات المتحصلة بالغش وحده!

لذلك تُنظم الجهود لمحو الأمية في عدة اتجاهات، إحداها يُعنى بمحو أمية الكبار وهو ما تعمل عليه الهيئة العامة لمحو الأمية وتعليم الكبار، ولكنَّ مشكلات عنيدة ما زالت تجابه هذا الاتجاه، خاصة ما يتعلق منه بضعف الدافع التعليمي لدى الكبار، واقتصار نظرتهم لشهادة محو الأمية كورقة رسمية ضرورية ليس إلا، لذلك سعى البعض لشرائها مزوّرة (ما اكتشف على نحو رسمي في سوهاج وتداولته وسائل الاعلام مؤخراً)، فيما بالغش يتحصل عليها آخرون.

يعقد الكثيرون آمالا بعيدة على «برامج القرائية» المستحدثة في المدارس الابتدائية منذ العام 2011، فمديرة وحدة القرائية بالإسكندرية تقول «إن مشروع القرائية لا يهدف إلى تنمية مهارات التلاميذ في اللغة العربية فحسب، وإنما كذلك اللغة الإنجليزية والحساب، ولكنه بدأ باللغة العربية كمرحلة أولى، وهو يُنبئ بنتائج مذهلة تجاه تجفيف منابع الأمية»، حتى أن المديرة تتوقع بعض المعاناة للمعلم قليل الكفاءة في المراحل المتقدمة تجاه المخرجات الواعية التي يمده بها برنامج القرائية، وقد أشارت الى أن البرنامج يعد وقائياً لتلاميذ الصفوف الثلاثة الأولى من المرحلة الابتدائية فيما يطبق كبرنامج علاجي لتلاميذ الصفوف المتقدمة من المرحلة نفسها. وعن طرق التقويم تقول أنه يتم على جزئيات المنهج أولًا بأول دون تأجيل، فيما تتم معالجة المواضيع بطرق مختلفة حال إخفاق أي تلميذ في أحدى الجزئيات، كما ألمحت إلى أن التقويم يشمل الجانبين، الشفهي والتحريري معاً.

يبقى تحسين نوعية التعليم المقدم في المدارس الرسمية هو المفتاح الأنجع في محو الأمية بمعناها الواسع للأفراد، والسبيل الأسلم لاجتثاث الأمية من جذورها. أما ما نعاينه من التباس لدى عامة الناس حول جدوى التعليم أساساً، وما نسمعه من ترهات حول منافع تجهيل الأفراد لتسهيل حكمهم والتحكم فيهم، فهو من عِظم البؤس والأسى المتأصل في المجتمع.

بسمة فؤاد

باحثة من مصر

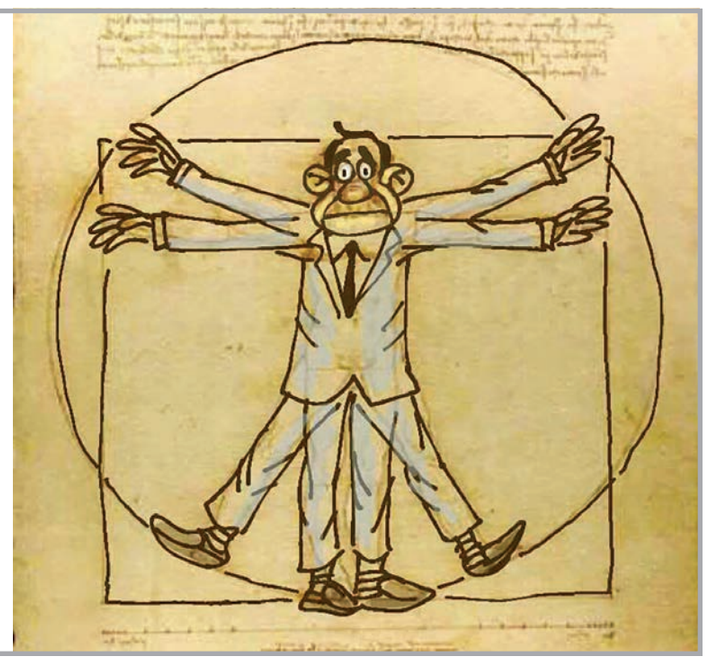

السيسي وأصل المادة

الحقيقة الأولى: ليس هناك معارضة للسيسي غير الإسلاميين، ولذلك فعلى الفرد أن يختار بين السيسي والإسلاميين. أعتذر إن كان في كلامي هذا بعض العصبية، ولكن لماذا يصر الجميع على تجاهل هذه الحقيقة؟

الحقيقة الثانية: لا أنكر أن هناك أشخاص ضد السيسي وهم غير إسلاميين. ولكن كم عددهم، ماذا يمثلون؟ ولا أي شيء. هذه حقيقة.

الحقيقة الثالثة: هناك داعش، ويجب ألا ننسى ابدا أن هناك داعش. أعتقد علميا وموضوعيا أن المعادن في الكون منذ بدء الخليقة تقوم على عنصرين لا ثالث لهما، السيسي وداعش. وكذلك أية خلية من خلايا الإنسان. أنا خريج كلية طب وأفهم ما أقول.

الحقيقة الرابعة: الواحد قرف، كل يوم يظهر أشخاص يقولون لك نحن ضد السيسي لأنه هكذا، ولأنه هكذا، أقول لهم هل تحبون الإسلاميين إذاً؟ يقولون أبداً. أقول لهم إذاً أنتم غير موجودين. المصيبة أنهم لا يريدون أن يقتنعوا بأنهم غير موجودين. يصرون على إنكار الحقائق البسيطة.

الحقيقة الخامسة: الهجوم على السيسي أصبح موضة. نزلت الشارع بعد انقطاع طويل ووجدت أناساً تسب السيسي، أسألهم هل السباب من أخلاق الإسلام؟ يقولون لا علاقة لهذا بالإسلام. أجتهد لأقنعهم بأن الإسلام هو دين ربنا ولا يقتنعون، هذه هي المحصلة وهؤلاء هم من يسبون السيسي الآن! ناس بلا دين ولا أخلاق! وفوق هذا هم غير موجودين.

الحقيقة السادسة: الضجة تصرفنا عن الحقائق الأساسية. كيف؟ يقال إن بعض الناس يهاجمون السيسي وهم غير إسلاميين، وهذا دليل على أن هناك عنصراً ثالثاً من عناصر المعادن. أقول لهم إن هذا ما يريدونه، أن يصرفونا عن الحقائق البسيطة بصوتهم العالي. الحقيقة هي أن المعدن يتكون من عنصرين لا ثالث لهما، سيسي وداعش، أو سيسي وناس لا يؤمنون بالإسلام، أو سيسي ومؤامرة غربية عظمى، أو سيسي وناس غير موجودين. لنقل إننا بعد مراجعة للنظرية وصلنا إلى أن المعدن يتكون من مادتين اثنتين، هي السيسي، ومادة ثانية لم تستطع مخابراتنا بعد تحديد موقفها.

الحقيقة السابعة: إذا راودكم أي شك في كلامي فعليكم بالرجوع لخطاب رئيس الجمهورية الذي يؤكد فيه أن خبراء العالم يستشيرونه في الأمور الطبية والفلسفية، ما يؤكد بكل قوة أن العالم كله تأسس عليه بصفته عنصراً أولياً في المعادن والفلزات وخلايا جسم الإنسان.

نص نائل الطوخي ورسم مخلوف

العربي السفير

80 في المئة هي الزيادة في ثروات ثمانية رجال أعمال مصريين (محمد الفايد، محمّد وياسين ويوسف منصور، أنسي وناصيف ونجيب وسميح ساويرس) منذ ثورة 25 يناير 2011. فبينما كان مجموع ثرواتهم في العام 2010 هو 13 مليار دولار، وصل مجموعها إلى 23.4 مليار دولار هذا العام، وفق إحصاءات مجلة فوربس.

متابعات

عن استحداث وجه طائفي للحرب في اليمن

لطالما استبطنت حركية السياسة في اليمن مستويات مختلفة من التعريفات الطائفية والمناطقية التي تعكس أوزان القوة الفعلية لفئات من السكان، وما تؤدي له من غلبة لهم وتركيز للحكم في نطاقهم. وعلى الرغم من كونها لم تظهر سابقاً إلى السطح بالحدة الحالية، إلا إنها لعبت دوماً دوراً ـ وإن بشكل ضمني ـ في تحديد حجم وحدود الدور السياسي للفئات والمناطق الأخرى، وهو ما كان يؤدي لمشاعر احتقان وإحساس عالي بالتمييز والمواطَنة المنقوصة، خصوصاً لدى أبناء الجنوب والمناطق الوسطى والشرقية بمقابل تركز السلطة شمالاً، ليصبحوا بذلك حاضناً لأشكال مختلفة من المعارضة للحكم في صنعاء، بدءاً من اليسار والقوميين وليس انتهاءً بالإسلاميين، مما أدى لجعل طبيعة علاقتهم مع السلطة متوترة بشكل دائم.

مناطقية لا طائفية أولًا

إن الإلحاح المضمر والمستمر على هذه التعريفات ظل مقيماً في خلفية الحدث اليمني، وهو يحضر بوضوح في الحرب المستعرة حالياً، حيث تُنشّط المعارك الجارية في الشرق (مأرب) والوسط (تعز) والجنوب (عدن والضالع ولحج وشبوه)، تعريفات طائفيه ومناطقية غير مسبوقة للصراع، يُغلّب فيها تفسير حرب الحوثيين في هذه المناطق كامتداد لـفتوحات الأئمة الزيود التاريخية في مناطق الشوافع، أو كحرب للشماليين على الجنوبيين ــ بما يفتحه ذلك من جروح ويُحركه من مشاعر غضب واحتقان مختزنة ــ وليس كتمرد لجماعة مسلحة على الحكم الشرعي المثل بالرئيس هادي.

كانت أحداث ثورة 2011 تحمل وعداً غير مُعلن بتغيير معادلة الحكم المستحوَذ عليه من تحالف استبدادي يقوم على خليط من الطابع الأمني والحكم العائلي والهوية المناطقية. ارتدادات الفشل السياسي الذي ميز الفترة الانتقالية، وتصاعد العنف وصولًا إلى سقوط العاصمة صنعاء بيد الحوثيين، غذّيا موجة واسعة من المخاوف والخيبة واليأس والارتياب، نظّرت لانتصارات الحوثيين وتحالفهم مع المستبد المثور عليه علي عبد الله صالح باعتبارها صحوة الشمال الزيدي الذي يريد إعادة تركيز السلطة فيه. وساعد في تعزيز هذا الانطباع الطبيعة المذهبية والحضور العنيف لجماعة الحوثيين التي بدت، بمركزية عبد الملك الحوثي فيها، كجماعة مقاتلين زيود من «العكفة»، ذوي الصيت السيئ في ذاكرة الناس القريبة ـ من النصف الأول للقرن ضي ـ والذين يقودهم إمام جديد، يُجدد تسلط «الهاشميين» على اليمنيين ويستعيد حق الحكم الإلهي عليهم.

وبغض النظر عن واقعية هذه النظرة أو تعسفها، ومدى نسبتها من الحقيقة، إلا أن مفاعيلها على الأرض حركت تعريفات مقابلة ومتطرفة. فلم يعد الآخر ضداً على الزيود شافعيا فقط، بل أصبح سنيا ضداً على «شيعة روافض»، بما يعنيه ذلك من استدعاء الى اليمن لعناوين الصراع الطائفي النشطة في المنطقة، والتي كانت غريبة عن البلاد حتى عهد قريب. فاليمن لديه أجندة صراع أكثر محلية تميل للمناطقي أكثر من المذهبي، حيث النزاع كان قائماً على تمركز السلطة في مناطق شمال اليمن، وهو صراع يعبّر عن نفسه بهويات جهوية تحت مسمى «مطلع» السلطوي، في مقابل «منزل» الذي ينتمي له القوام السياسي المعارض عادة، وكان يضم بشكل أساسي أبناء المناطق الوسطى والشرقية قبل الوحدة، ثم انضم إليهم لاحقاً الجنوبيون في هذا الموقع المعارض للاحتكار الشمالي للسلطة بعد الوحدة، وتحديداً بعد حرب صيف 1994.

لقد ظل إذاً ثقل المحركات الجهوية في السياسة اليمنية أعلى من الموضوع الطائفي، حتى وإن لم يتخفف من هذا الاخير كثيراً بسبب استحضار التاريخ القريب للإمامة الزيدية وما احدثته من جروح في ذاكرة اليمنيين قبل ثورة 1962، حيث تجلت السلطة بتحالفات عشائرية شمالية وإن كان إطارها المذهبي زيديا، لكنه لم يكن هو المحرك. وهكذا ما بين حاشد، القبيلة الأكثر نفوذاً، وسنحان التي ينتمي اليها الرئيس السابق صالح، ثم نزولًا إلى القبائل الشمالية القوية الأخرى المهيمنة أيضاً، كان ملمح السلطة جهوياً بوجه قبلي مشيخي أكثر من كونه طائفيا دينيا.

نهضة زيدية؟

لم يبد الحوثيون حساسية حيال عبء التوترات المناطقية القديمة التي تتحرك في خلفية وعي الناس الفزعين منهم، بل قاموا من المخاوف المتصلة بها باندفاعهم وتمددهم المسلح على الأرض واستحواذهم على السلطة كلياً بشكل لاحق. ثم انفتحت دورة الصراع التي نشّطوها على مستوى أكثر خطورة حين تجاوزوا خطوط التماس المذهبية والمناطقية الضمنية، بعد أن مدّوا معاركهم للبيضاء وعدن وتعز ومأرب، وهو ما أدى في واحدة من نتائجه الخطيرة مثلًا إلى تحرير تنظيم القاعدة من الحصار الرمزي المفروض عليه من المجتمع، وجعله في قلب تحالفات «سنية» مع مكونات قبلية في مواجهة الحوثيين، كما حدث في رداع ومأرب وأبين. كل هذا جعل الخلفية المناطقية القديمة تتجاور مع الوحش الطائفي الجديد الذي أطلقه الحوثيون الذين قدّموا أنفسَهم وفق تعريف مذهبي عار، كجماعة إحيائية زيدية في اطار صراعي مع السلطة، ليبدو الامر وكأن حركتهم تستقي شكل الصعود التاريخي التقليدي للائمة الزيود الذين يُطبِقون على السلطة في مناطقهم قبل ان ينتقلوا بعدها إلى كل اليمن.

و.. «عاصفة الحزم»

إذاً، أدى عنف الحوثيين وميلهم إلى إرساء حقائق سلطتهم بالقوة، إلى المزيد من تصديع العلاقات بين اليمنيين، وهي التي تعرضت للضرر والانتهاك بممارسات الاستبداد ما قبل الوحدة وغياب مشروع وطني بعدها، لتأتي أخيرا عاصفة الحزم السعودية كعنوان صريح لانفتاح اليمن على استقطابات الإقليم ومعاركه وأدوات صراعاته التي تغذي ما هو طائفي بشكل أساسي! وإذا كان الحوثيون طرفاً مذهبياً بحكم تكوينهم وأدائهم، فإن السعودية استخدمت بشكل انتهازي هذا الموضوع وصعدته لدى خصومهم، وعملت على دعم الوجه المقابل لجماعة الحوثي عبر تمكين التعريف السني للمقاتلين الذين يتلقون الدعم منها في وسائل الإعلام، وتصدير صيغة وطنية جديدة لليمن عبر حلفائها السياسيين، قائمة على معادلة الطوائف لا المواطنة.

إن هذا النوع من الحروب يمتلك أسبابا كثيرة ليستمر، وهو يثير الضغائن ويفاقمها بين الأطراف المتقاتلة، وليست العودة المتسارعة لإكساب الصراعات لباس الهويات الأولية (ما قبل المواطَنة) إلا واحدة من أهم محركات بقائها واشتعالها. هذا نوع من الحروب يتغذى على صراعات عمياء ويفتقد للامتياز التوحيدي الوطني الذي تكون عليه الحرب في مواجهة خصم خارجي مثل السعودية. وحتى في وجود هذا «العدو الخارجي»، فان التناقضات التي تحركها المعارك الأهلية لا تجعل من الجميع موحداً في مواجهته! هي تفتت ولا تجمع، وما استظهار التعريف المذهبي والجهوي للخصم لتحفيز القتال ضده كما يحصل الآن في خلفية المعارك النشطة على امتداد الخارطة اليمنية، إلا أحد مآلاتها التي تُلحق ضرراً بالغاً بالنسيج الوطني وتستنفر المكونات الأهلية ضد بعضها بطريقة عنيفة للغاية يصعب تجاوز آثارها.

بالتأكيد الوضع أصبح خطيراً الآن. وهذا الوجه الطائفي للمعركة في اليمن يتصاعد كل يوم ويفاقم من جنونها. وهو أمر يعني استمرارُه وعدمُ التصدي له ذهابَ هذا البلد الفقير والمكتظ بالسلاح إلى دورات دم مهولة ستقوضه تماماً ولن تقتصر ارتداداتها عليه فقط بل ستمتد إلى جواره الإقليمي بالضرورة.

ماجد المذحجي

كاتب وباحث من اليمن، مدير مركز صنعاء للدراسات

حلم..

ديكور داخل منزل في مدينة غدامس الليبية، وهي واحة وسط الصحراء

arabi.assafir.com

المزيد على موقع «السفير العربي»
ـ ظاهرة «كأنه تعليم» وليس بتعليم ـ إيمان رسلان
ـ الغموض يلف التنقيب عن النفط في القرن الأفريقي ـ محمود عبدي
ـ العطش يهدد موريتانيا والدولة تصرف المليارات على الماء ـ المختار ولد محمد
ـ الاضراب جريمة بأمر من المحكمة الإدارية العليا المصرية ـ منة عمر (المفكرة القانونية)
ـ تابعونا على «فايسبوك»: السفير العربي ـ Assafir Arabi
ـ تواصلوا معنا على «تويتر»: @ArabiAssafir

.. بألف كلمة

ألوان من المغرب

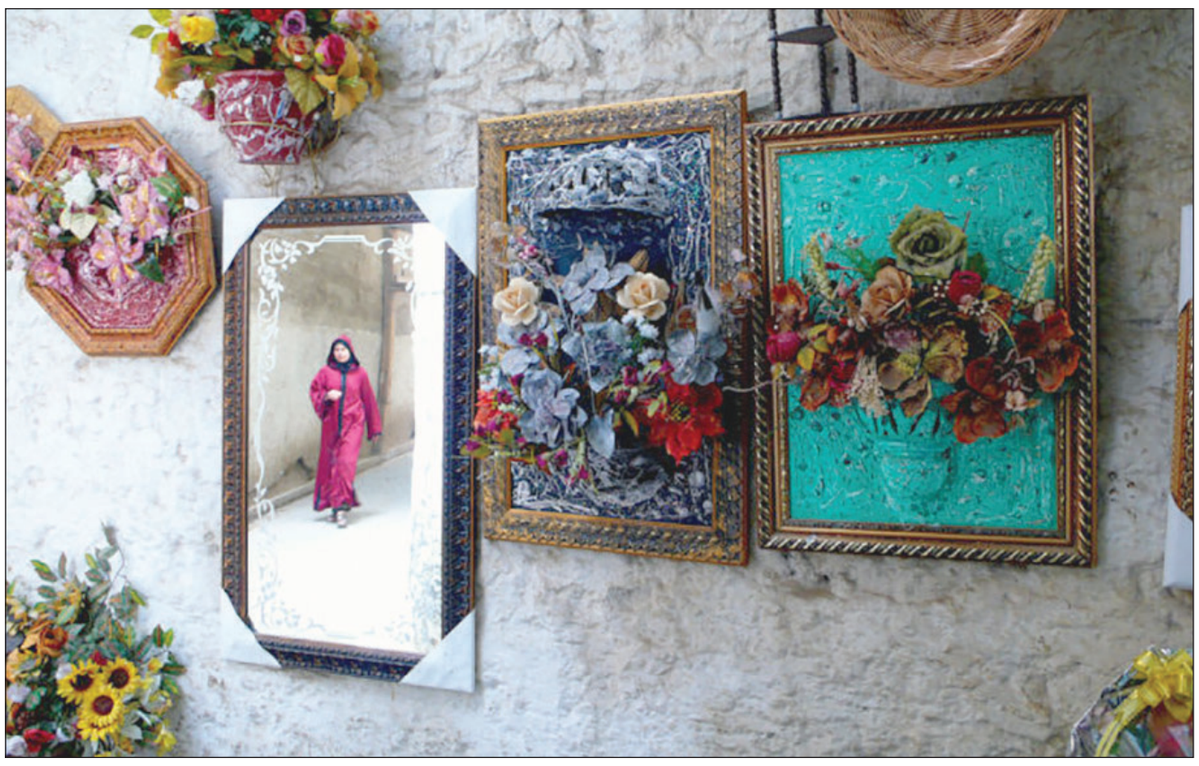

تصوير : تامي بن كيران ـ المغرب

مدونات

تحذير.. من تونس

الاستهزاء من مطالبة الشباب بالشفافية، ثم التحريض عليهم من قبل لجان أحباء الدولة العميقة والقوى الملتحقة بها، ثم الاعتداء عليهم بالهراوات وايقافهم، هذا أقصر طريق للدفع بجيل كامل من التونسيين نحو الكفر بالديموقراطية وبالجمهورية. عندما تصبح حكومة الأربعة أحزاب هي الممول السياسي الوحيد لداعش، فإن كل تظاهرة سلمية يقع فضها بالقوة تنتج شباباً لا يؤمن بالتظاهرات السلمية ولن يعود إليها، شباب يكفر بالدستور، بكل المسار الذي أدى إليه، ومقتنع بأن الدولة غررت به، مع يأس شديد ورغبة في الانتقام.

حكومة السفارات والشركات سقطت اليوم، في نفس الشارع الذي سقط فيه بن علي قبل أربع سنوات، عندما سخرت من الدستور وداست على قوانين الجمهورية والسياسة. أحزاب السفارات، وأحزاب الاحتفالات، جميعها شريكة في دفع هذا الوطن إلى الانتحار.

أطلقوا سراح الشباب المعتقل، حتى لا تواجهوهم في المرة القادمة يحملون أشياء أخطر من اللافتات. أيها الحمقى، أوقفوا جريمتكم في حق هذه البلاد.

من صفحة «عدنان منصر» على فايسبوك

عن عمر المخطوف!

أنا مش عارفة أتعامل مع تجاوز الرأي العام لفكرة الشباب اللي بيتخطفوا من الأمن، وما بنعرفش عنهم حاجة بعد كده. مع بداية شهر حزيران/يونيو وفيه شباب وبنات عمّالين يتخطفوا من كل حتة والناس معديّة الموضوع كإنه حاجة عادية، الأضواء متسلطة على زيارة السيسي لألمانيا وخطابه والصحفية اللي شتمته وصورُه وهو بيضحك، وماحدش مركز مع الشرطة اللي شغالة من تحت لتحت تخطف في الناس... «عُمر محمد علي» بقاله خمس أيام ماحدش يعرف عنه حاجة، اتخطف وهو واقف مع صحابه على الكورنيش بيتصوروا، ومفيش أي جهة عايزة تعلن إنه محجوز عندها، آخر حاجة عرفناها كانت من أربعة أيام، وهي إنه كان في قسم المعادي، وبرضه ده عرفناه من غير أي اعتراف من القسم بكده امبارح قريت تقرير مرعب بإن «صبري الغول» أحد المخطوفين الفترة اللي فاتت من الأمن، مات! والناس برضه عدّت الموضوع عادي. اتخطف ومات.

لا عرفنا مين اللي خطفه ولا ليه ولا مات ازاي؟ وعادي؟ الدنيا ما اتقلبتش...وكالعادة التقرير الطبي طلع إنه جاله هبوط حاد في الدورة الدموية.. وعدّت. و«أحمد خطاب» برضه من اللي اتخطفوا اليومين اللي فاتو، اتعذّب بعنف ودلوقتي محجوز في المستشفى. طب وبعدين؟ لحدّ إمتى الأخبار دي هتعدي من تحت إيدينا كده. أرجوكم اللي في إيده حاجة يعملها، انقذوا أرواح تانية من نفس المصير، الكاتب ما يتأخرش من إنه ينشر القضية، والصحفي يعمل تقارير يسلط بيها الضوء أكتر، والمُعد يعرض الموقف بتفاصيله في البرنامج.. عُمر ماعملش أي حاجة لأي حدّ.. ده كان نازل يركب خيل ويتفسح مع صحابه، مش منتمي لأي حركة أو حزب أو جماعة.. وما بيتكلمش في السياسة أصلًا علشان ما يدخلش نفسه في أي مشاكل من بعد وفاة والده في 2013 لأن مامته ما بقتش حِمل أي كسرة ضهر تانية. فأي حد يقدر يوصل صوتنا، مايتأخرش..

من صفحة «maram mohamad» على فايسبوك

بثياب الصلاة

خرجت هديل تجري من المنزل بعدما سقطت عليهم ثلاث قذائف. كانت هديل في حالة صدمة شديدة، اختبأت في أحد المنازل المجاورة. ذهبت زميلتي لرؤية الفتاة العشرينية هديل فوجدتها مرتعبة، وخافت بقوة ما إن رأت زميلتي. وصرخت في وجهها «لا تشلينيش مشتيش أشوفهم»، كانت تقصد أهلها الذين ماتوا في المنزل أمام عينيها.

اقتربت زميلتي أنيسة من الفتاة وهي تطمئنها: لا تخافي لا تخافي. لكنها خافت. كانت تهذي حيناً وتصرخ حيناً آخر وتقول «أمي ماتت قدّامي وعادها ما سامحتنيش، كنت أقول لها سامحيني وهي ما ردّت.

عاد أنا صيّحت فوقها لما قالت لي لاالعبش بالتلفون عشان البطارية». أخذنا هديل إلى المستشفى بصعوبة، كنّا وكأننا نتعامل مع طفل ضائع لا يستطيع التحدث بعد. وبقيت على حالها هذا. ولم تصحُ إلا حين رأت أخاها الصغير في المستشفى وهو يبكي ويصرخ وينتحب على أمه.

(جزء صغير من الصورة العامة في تعز)

من صفحة «يحيى السواري» على فايسبوك